أنواع المؤسسات العقابية

يرتبط ظهور المؤسسات العقابية – السجون – بظهور العقوبات السالبة للحرية. مما يعني أن فكرة السجون ليست قديمة كما قد يعتقد البعض ، فعمرها الزمني يرجع إلي قرنين فقط من الزمان. فالعقوبات التي كانت تسود في الماضي كانت تأخذ طابع العقوبات البدنية كالإعدام وقطع الإطراف والجلد ، ولم يكن السجن – الذي كان يأخذ صورة الحصون والقلاع والأقبية – إلا مكانا للتحفظ علي الأشخاص لحين محاكمتهم أو لحين تنفيذ العقوبة البدنية عليهم. ولم تكن الدولة – التي لم تكن سلطتها في ذاك الوقت قد قويت – تتولي إدارة السجون. بل كان يعهد بذلك إلي أحد الأشخاص الذي كان يهدف في الغالب إلى تحقيق الربح ، الأمر الذي جعله يفرض إتاوات علي المساجين دون أن يهتم بالإنفاق على تحسين المرفق الذي يديره.

وكانت بشائر حركة إصلاح السجون قد بدأت علي يد رجال الكنيسة ، الذين قاوموا بشدة العقوبات البدنية ودعوا إلى فتح الطريق من أجل التكفير والتوبة ، الأمر الذي أوجب الاهتمام بإصلاح الأماكن التي يجري فيها وضع المذنبين. فظهر في ذلك الأثناء نظام الحبس الانفرادي الذي يسمح للمحكوم عليه بتأمل ذنبه والندم عليه بالتقرب والطاعة للرب.

وفي أواخر القرن الثامن عشر بدأت الدعوة إلي إصلاح السجون تأخذ مظهراً علمياً علي يد العالم الإنجليزي جون هوارد *Howard Johon* ، الذي أبرز – من خلال دراسته لأحوال السجون في عدد من البلدان الأوربية والتي نشرها من خلال مؤلفه "حالة السجون في انجلترا وويلز" (١٧٧٧) – ضرورة الاهتمام بإصلاح وتهذيب وإرشاد المسجونين ، وذلك عن طريق الاهتمام بالتعاليم الدينية ودفعهم إلى اكتساب حرفه أو مهنة أثناء التنفيذ العقابي تعينهم علي مواصلة الحياة بعد خروجهم إلي المجتمع.

ولقد توالت الدعوات الفردية بعد هوارد إلي أن تأسست الجمعية الدولية للعقوبات والإصلاحيات في عام ١٨٨٠ بهدف الحد من شدة العقوبات والاهتمام بشخص المحكوم عليه والسعي بأن يكون الهدف الاسمي للعقوبة هو الإصلاح والتأهيل. ولقد أسفرت جهود الجمعية في عام ١٩٣٣ عن وضع مجموعة من القواعد النموذجية لمعاملة المسجونين ، والتي أقرتها الجمعية العامة لعصبة الأمم عام ١٩٣٤.

وخلال تلك الرحلة الطويلة ، التي امتدت منذ العصور الوسطي إلى وقتنا الحالي ، يمكن القول أن التطور قد كشف عن ثلاثة أنواع محددة من المؤسسات العقابية ، هي المؤسسات المغلقة والمؤسسات المفتوحة والمؤسسات شبه المفتوحة. وسوف نوالي شرح هذه الأنواع في النقاط التالية ، مع بيان موقف المشرع المصري من الأخذ بها.

أولا: المؤسسات العقابية المغلقة :

فكرة السجون أو المؤسسات المغلقة هي الصورة التقليدية الأولي بين مختلف الأنواع من المؤسسات العقابية. وتستند هذه الفكرة إلي نظرة خاصة للمجرم باعتباره شخصاً خطراً علي المجتمع يتعين عزلة خلال فترة معينة يخضع خلالها لنظام رقابي صارم وقاس من حيث المعاملة العقابية ، يكفل تحقيق الردع والزجر بالنسبة للمحكوم عليه.

وتتميز هذه السجون بموصفات خاصة من حيث نظامها العقابي وحراستها وقسوة العقوبات التأديبية التي توقع على من يخالف النظم الداخلية لها.

ولما كان الهدف الرئيسي لتلك المؤسسات هو الردع ، فإن هذا النوع غالباً ما يخصص للمجرمين المحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة وللمجرمين الخطرين ولمعتادي الإجرام ، ولكل من يثبت أنه لن يجدي في ردعه إلا الخضوع لنظام عقابي مفرط في الشدة والقسوة.

ولا شك أنه يعيب تلك المؤسسات – بأسوارها العالية وبعدها عن المدن وحراستها المشددة – أنها تضفي علي الحياة داخلها جواً يخالف تماماً طابع الحياة العادية في المجتمع ، بما يقطع العلاقة بين المسجون وبين العالم الخارجي ، فينمي هذا داخله مزيد من العداء للمجتمع ولإدارة السجن ، ويضعف داخله إرادة التأهيل ويضعف من ملكاته الفردية مما يجعل عمل القائمين علي إدارة المؤسسة العقابية في التأهيل أمر لا طائل منه. كما أن هذا المؤسسات في سبيل إنشائها وإدارتها تكلف الدولة مبالغ طائلة لما تتطلبه من طاقم إداري كبير وحجم منشات ضخم.

ثانيا: المؤسسات العقابية المفتوحة:

لعل خصوصية المؤسسات العقابية المفتوحة توجب علينا أن نبين عدة أمور بشأنها أولها يتعلق ببيان مضمون هذه الفكرة وثانيها يرتبط بتحديد المعايير التي على أساسها يتم اختيار نزلاء تلك المؤسسات وأخرها يتعلق بتقيم هذا النوع من المؤسسات.

أ : مضمون فكرة المؤسسات المفتوحة وتطبيقاتها :

المؤسسات المفتوحة هي علي النقيض التام من المؤسسات المغلقة ، ذلك أنها نوع من السجون المتخصصة تتميز بغياب العوائق المادية التي تحول دون هروب المحكوم عليه ، مثل الأسوار العالية والقضبان والحراس. ففيها تترك النوافذ والأبواب مفتوحة ، ولا يستخدم فيها وسائل القسر والقهر لحمل المحكوم عليهم علي الخضوع لنظام المؤسسة أو للأساليب التأهيلية أوالعلاجية. فهي تعتمد أساساً على الثقة الممنوحة للمحكوم عليهم واقتناعهم الشخصي بالبرامج الموضوعة من قبل الإدارة العقابية.

وغالباً ما توضع هذه المؤسسات خارج المدينة أو في الريف ، مع وبالقرب من المناطق الحضرية كي يسهل الحصول علي الضروريات اللازمة لإعاشة النزلاء والقائمين علي تنفيذ العقاب ، وحتى يمكن الاتصال بالاختصاصيين في برامج التأهيل والعلاج عند اللزوم. وعادة ما تتخذ المؤسسة شكل منطقة زراعية

يحوطها بعض الأسلاك الشائكة أو الحواجز البسيطة لتحدد معالمها ، وبداخلها يمارس النزلاء الأعمال الزراعية والصناعات الملحقة بها.

وفكرة المؤسسات المفتوحة ليست بالفكرة الحديثة ، فقد ظهرت أواخر القرن التاسع عشر ونمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية نظراً لتزايد عدد المحكوم عليهم بسبب ظروف الحرب ، الأمر الذي أوجب وضع المحكوم عليهم في مبان عادية ومعسكرات بهدف تشغيلهم لصالح المجهود الحربي.

وقد تكون هذه المؤسسات منفصلة ، أي عبارة عن مبان متخصصة يودع فيها النزلاء الذين يثبت بشأنهم ومن واقع معايير التصنيف المختلفة صلاحيتهم للخضوع لهذه المعاملة العقابية المتميزة. وقد تكون هذه المؤسسات عبارة عن أقسام ملحقة في سجن أخر قد يكون مغلق وقد يكون شبه مفتوح ، بحيث ينتقل إلي القسم المفتوح من يكون علي وشك الإفراج عنه بهدف البدء في تأهيله وتدريبيه علي حياه أقرب إلي حياه المجتمع العادية.

ولقد أوصت المؤتمرات الدولية بالأخذ بهذا النمط من المؤسسات وشجعت عليه. ومن قبيل ذلك المؤتمر الدولي الثاني عشر الجنائي والعقابي المنعقد في لاهاي ١٩٥٠ ، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين المنعقد في جنيف عام ١٩٥٥. وبهذه التوصيات أخذت دول كثيرة منها بلجيكا وهولندا وسويسرا وإيطاليا وفنلندا وانجلترا والولايات المتحدة.

وقد بدأت فرنسا الأخذ بنظام المؤسسات المفتوحة منذ يوليو عام ١٩٤٨ عندما أنشأت ما يسمي المركز الزراعي بكازابياندا في جزيرة كورسكا *Corse* ثم تحول أسمة إلى مركز الحبس للنظام المفتوح ، يوضع فيه المحكوم عليهم الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ ، ٥٠ عاما ، وغالبا مما لا يسبق إدانتهم من قبل. وهناك أيضا مركز السجن المفتوح للمحكوم عليهم الشباب أو ما يسمي بمركز السجن المفتوح بمدينة أورمنيجن ، وفيه يوضع المحكوم عليهم الذين يتراوح سنهم بين ١٨ ، ٢٨ سنة.